



# التقارير الأمامية لحقوق الإنسان وأثرها على الدبلوماسية العراقية والسيادة الوطنية

بقلم

أ.م.د. عباس فاضل علوان  
جامعة الكوفة/ كلية العلوم السياسية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

## للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

## مقدمة

لم يعد مفهوم السيادة الوطنية في عالمنا المعاصر ذلك الدرع الصامت الذي يحول دون نفاذ المعايير الدولية إلى عمق الشأن الداخلي، بل استحال إلى مفهوم (السيادة المسؤولة) التي ترتبط شرعيتها بمدى قدرة الدولة على صون كرامة مواطنيها وحمايتهم.

يقف العراق اليوم كدولة انتقالية شهدت تحولات بنيوية عميقة منذ عام 2003، في بؤرة هذا التفاعل الجدلي بين مقتضيات الاستقلال الوطني وبين التزاماته بموجب المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، إذ إن التقارير الصادرة عن آليات الأمم المتحدة سواء كانت دورية أو استقصائية لا تمثل مجرد أوراق رقابية بل هي أدوات دبلوماسية ناعمة تعيد صياغة صورة العراق في المحافل العالمية وتؤثر بشكل مباشر في ثقل مركزه القانوني والسياسي، من هنا يسعى هذا المقال التحليلي إلى تفكيك العلاقة المعقدة بين لغة التقارير الأممية وبين السلوك الدبلوماسي العراقي، محاولاً رصد المساحة التي تتحرك فيها السيادة الوطنية تحت ضغط المراجعات الأممية المستمرة وكيف يحاول العراق موازنة تشريعاته مع هذه (الشرعية الدولية) الصاعدة دون التفريط في ثوابته الوطنية التي أقرها دستوره الدائم.

وعليه سنسعى في رصد أثر التقارير الأممية في صياغة مفاهيم السيادة وتوجيه مسارات الدبلوماسية العراقية المعاصرة، وفق مقارنة تحليلية ومنهجية وكالتالي:

أولاً: التحول المفاهيمي من السيادة المطلقة إلى السيادة المسؤولة

شهد الفكر القانوني والسياسي العراقي تحولاً جذرياً في قراءة مفهوم السيادة الوطنية، فبعد عقود من الانغلاق السيادي أصبح العراق اليوم يتبنى رؤية ترى في الالتزام الدولي ليس انتقاصاً من السيادة بل وسيلة لتعزيزها عبر الاعتراف الدولي بمدى التزام الدولة بالمعايير الكونية.

يتسق هذا التحول مع بروز ما يعرف بمصطلح القانون الدولي الناعم (Soft Law) حيث تشكل المبادئ والإعلانات والمعايير غير الملزمة قانوناً في شكلها الخام قوة ضاغطة تؤثر في السياسات الوطنية وتدفع نحو التغيير التشريعي دون الحاجة لتدخل عسكري أو قسري، حيث لم تعد السيادة تعني الحق المطلق للدولة في التصرف بشؤونها دون تدخل بل أصبحت وظيفة مشروطة باحترام حقوق الإنسان.

في الحالة العراقية يظهر هذا جلياً في الممارسات الدبلوماسية التي تسعى جاهدة لطمأنه المجتمع الدولي بأن البناء المؤسسي الجديد يستند إلى احترام الحريات وهو ما تجلّى في قبول العراق لمعظم التوصيات الصادرة عن الهيئات التعاهدية لضمان مكانته كعضو فاعل في المجتمع الدولي، ومع ذلك يظل هناك توتر بنيوي عندما تتعارض هذه المعايير مع الخصوصيات الثقافية أو الضرورات الأمنية مما يجعل الدبلوماسية العراقية في حالة موازنة مستمرة بين متطلبات الداخل وإملاءات الخارج الحقوقية، حيث تعمل التقارير الأممية كمرآة عاكسة ومدى نجاح الدولة في الانتقال من منطق (القوة) إلى منطق (الحق) في ممارسة سلطاتها السيادية.

ثانياً: آلية الاستعراض الدوري الشامل وأثرها في توجيه البوصلة الدبلوماسية

تعد آلية الاستعراض الدوري الشامل (Universal Periodic Review - UPR) أحد أهم المحاور التي تتقاطع فيها التقارير الأممية مع الدبلوماسية العراقية، حيث تمثل هذه الآلية اختباراً حقيقياً لمصداقية الدولة أمام المجتمع الدولي، فمن خلال هذه العملية يقف العراق في جنيف ليعرض سجله الحقوقي، وهي عملية تتجاوز مجرد تقديم تقرير وطني لتصبح (تمريناً مؤسسياً) على التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة لتنفيذ الالتزامات الدولية. إن الفوز بعضوية مجلس حقوق الإنسان (Human Rights Council - HRC) أو فقدانها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى استجابة العراق لهذه التقارير، فخسارة العراق لمقعده في بعض الدورات كان انعكاساً دبلوماسياً للتقارير التي وثقت فجوات في حماية المتظاهرين أو الفئات الهشة بينما يعد السعي لاستعادة هذا الموقع هدفاً استراتيجياً للدبلوماسية العراقية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

تفرض هذه التقارير على وزارة الخارجية العراقية تبني مسارات (دبلوماسية متعددة المسارات) حيث لا تقتصر المخاطبة على الدول فحسب بل تشمل المنظمات غير الحكومية واللجان الأممية لبناء صورة إيجابية عن التقدم المحرز في مجالات كحقوق المرأة والطفل والعدالة الانتقالية، إن كل توصية يتم قبولها في جنيف تتحول إلى التزام قانوني وطني يستدعي من السلطات التنفيذية والتشريعية التحرك الفوري، مما يجعل التقارير الأممية بمثابة (خارطة طريق) غير مباشرة للتشريع العراقي، هذا التفاعل يؤكد أن السيادة الوطنية لم تعد جداراً فاصلاً بل أصبحت نفوذاً يتأثر بالضغط الدولي لتحقيق إصلاحات مؤسسية عميقة تضمن استدامة النظام الديمقراطي العراقي الناشئ، كما أن هذه الآلية تسمح لمنظمات المجتمع المدني بتقديم (تقارير الظل) التي تضع الرواية الرسمية تحت مجهر النقد مما يجبر الدبلوماسية الرسمية على اعتماد لغة أكثر شفافية وواقعية في الرد على الانتهاكات الموثقة.

وفي نهاية المطاف تصبح التقارير الأممية هي المحرك الأساسي لإعادة هيكلة أولويات الإنفاق الحكومي والخطط التنموية لتنسجم مع توصيات المجلس الدولي مما يعني أن السيادة التشريعية بدأت تستوعب البعد العالمي كجزء من المصلحة الوطنية العليا، وهو ما يظهر في تضمين هذه التوصيات ضمن الخطط الاستراتيجية الوطنية للدولة.

ثالثاً: بعثة (يونامي) وتحولات الخطاب من الوصاية إلى الشراكة الفنية

لعبت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) دوراً محورياً في صياغة التقارير التي شكلت الرأي العام الدولي تجاه العراق منذ عام 2003، وقد مر خطاب هذه البعثة بتحولات مهمة فبينما كانت تقاريرها السابقة تتسم بالنبرة النقدية الحادة التي اعتبرتتها بعض القوى السياسية نوعاً من (الوصاية الدولية) أو التدخل في السيادة الوطنية اتجهت البعثة في السنوات الأخيرة نحو خطاب أكثر توازناً واحتراماً للسيادة العراقية، ومع ذلك فإن طلب الحكومة العراقية بإنهاء مهمة البعثة السياسية بحلول نهاية عام 2025 يمثل قمة الممارسة السيادية، حيث ترى بغداد أن أسباب وجود بعثة سياسية تحت (الفصل السابع) لم تعد قائمة بعد النجاحات المحرزة في الاستقرار الأمني.

هذا الانسحاب المبرمج لا يعني انقطاع العلاقة مع المنظومة الحقوقية بل تحولها من الرقابة السياسية المباشرة إلى أطر (التعاون الفني) وبناء القدرات عبر الفريق القطري للأمم المتحدة، مما يعيد للسيادة العراقية كامل هيمنتها على القرار الوطني مع البقاء ضمن الالتزامات الأممية التي تضمن للعراق استمرار الدعم الدولي في ملفات كالتغير المناخي وحقوق الفئات الضعيفة.

#### رابعاً: مواءمة التشريعات الوطنية بين ضغوط المراجعة وثوابت الدستور

تعد استجابة المشرع العراقي للتوصيات الواردة في التقارير الأممية اختباراً يومياً للسيادة التشريعية، حيث يجد العراق نفسه ملزماً بموجب المادة (8) من الدستور باحترام التزاماته الدولية ومواءمة قوانينه مع الاتفاقيات التي صادق عليها، وقد أثمرت هذه الضغوط عن ولادة الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2025) التي تعد وثيقة استراتيجية تهدف إلى دمج المعايير الدولية في مفاصل الدولة والرد على ملاحظات اللجان التعاهدية، ومع ذلك تبرز التحديات الكبرى عندما تتعلق التقارير بقضايا حساسة مثل (عقوبة الإعدام) أو حقوق الفئات الهشة حيث يجد المشرع نفسه بين مطرقة المعايير الكونية وسندان الهوية الثقافية والضرورات الأمنية لمكافحة الإرهاب. تدفع التقارير المنتقدة (الإفلات من العقاب) الدبلوماسية العراقية لاتخاذ مواقف دفاعية أو تشكيل لجان تحقيقية لإثبات جدية الدولة في محاسبة الجناة مما يعني أن السيادة القضائية أصبحت هي الأخرى تحت مجهر الرقابة الدولية المستمرة.

يظهر هذا التفاعل أن تقارير حقوق الإنسان لم تعد مجرد توصيات أخلاقية بل أصبحت محركات لإعادة هيكلة المنظومة القانونية العراقية بما يضمن سمو المعاهدات الدولية على القوانين العادية عند التعارض، حيث إن نجاح العراق في هذه المواءمة يمثل جوهر (السيادة الذكية) التي تستخدم الالتزام الدولي لتقوية المؤسسات الوطنية ومنع التدخلات الخارجية المباشرة بحجة حماية الإنسان، كما أن القضاء العراقي عبر تفسيره للنصوص الدستورية يلعب دوراً حاسماً في ضمان عدم تغول القواعد الدولية على حساب الخصوصية الوطنية مما يخلق توازناً دقيقاً بين العالمية والخصوصية يعزز من هيبة الدولة في المحافل الدولية ويحمي نسيجها الاجتماعي الداخلي من الهزات الناجمة عن التغيير التشريعي القسري، محققاً بذلك مواءمة حقيقية تنبع من الحاجة الوطنية قبل الضغط الخارجي.

#### خامساً: صورة العراق الدبلوماسية في مرآة التقارير الحقوقية العالمية

تمثل (صورة الدولة) في الخارج رأس مالها الدبلوماسي، والتقارير الأممية هي التي تحدد معالم هذه الصورة في نظر المستثمرين والشركاء الدوليين، عندما توثق التقارير انتهاكات ذات طابع طائفي أو تضييقاً على الحريات الصحفية فإنها تضعف القدرة التفاوضية للدبلوماسية العراقية وتجعلها في موقف الدفاع المستمر عن شرعيتها، في المقابل فإن الإشادات الدولية بالتقدم المحرز مثل تشريع قوانين رعاية الفئات الضعيفة تفتح آفاقاً جديدة للتعاون والدعم الدولي وتعزز من دور العراق كوسيط إقليمي يسعى للاستقرار في منطقة "الشرق الأوسط".

أدركت الدبلوماسية العراقية أهمية (دبلوماسية النشاط الاجتماعي) عبر إشراك منظمات المجتمع المدني في إعداد التقارير مما يضفي نوعاً من الشفافية والمصداقية على الخطاب الرسمي أمام مجلس حقوق الإنسان، إن التفاعل الإيجابي مع هذه التقارير ساعد العراق في الانتقال من تصنيفه كدولة مضطربة إلى مصاف الدول المستقرة أمنياً، وهو إنجاز دبلوماسي كبير قاسته مؤشرات الأمم المتحدة مما جعل العراق يستثمر هذا التقدم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز مكانته كشريك اقتصادي موثوق.

#### سادساً: تحديات المؤسسات الوطنية وضمن استقلالية (المفوضية العليا)

واجهت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق (IHCHR) تحديات جسيمة في الحفاظ على مكانتها الدولية حيث أدت التقارير التي شككت في استقلاليتها إلى فقدانها التصنيف (أ) بموجب مبادئ باريس (Paris Principles) إن هذا التراجع المؤسسي يمثل ضربة للدبلوماسية العراقية لأنه يضعف الثقة في الآليات الوطنية للرقابة ويفسح المجال لمزيد من التدخل الدولي المباشر في تقييم الوضع الداخلي.

تفرض التقارير الأممية ضرورة إعادة النظر في فلسفة إنشاء هذه المؤسسات لتكون حواجز صد وطنية تحمي الحقوق وتغني عن التدخل الخارجي بدلاً من أن تكون أجهزة شكلية خاضعة للمحاصصة السياسية، حيث أن السيادة الوطنية تتعزز عندما تمتلك الدولة مؤسسات رقابية قوية وقادرة على محاسبة المقصرين داخلياً وفقاً للمعايير العالمية مما يحول دون تدويل القضايا المحلية ويجعل الرد العراقي نابعاً من إرادة مؤسسية صلبة.

#### خاتمة

في الختام، يتضح أن العلاقة بين التقارير الأممية لحقوق الإنسان والدبلوماسية العراقية ليست علاقة صراعية بالضرورة بل هي علاقة تكاملية فرضتها تحولات النظام الدولي الحديث، إن العراق عندما طلب إنهاء مهمة يونامي أعلن للعالم استرداد كامل سيادته السياسية، لكنه في الوقت ذاته يؤكد التزامه بالبقاء جزءاً فاعلاً في المنظومة الحقوقية العالمية عبر الوفاء بمتطلبات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (International Covenant on Civil and Political Rights - ICCPR)

تتطلب المرحلة المقبلة تبني نهج دبلوماسي يستوعب التوصيات الأممية ويحولها إلى فرص للإصلاح الداخلي مع الحفاظ على حق الدولة في حماية أمنها القومي واستقلال قرارها السيادي ومنع استغلال هذه التوصيات لتحقيق أهداف معينة تضر بالداخل العراقي، إن مواءمة القوانين الوطنية يجب ألا ينظر إليها كفعل تقني بل كجزء من مشروع وطني يهدف لإعادة تأسيس الشرعية على أسس العدالة والشفافية مما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals - SDGs) التي تنشد السلم والعدل للجميع، إن نجاح العراق في هذا التوازن سيحول التقارير الأممية من مصادر للقلق الدبلوماسي إلى شهادات استحقاق لدولة نجحت في المصالحة بين سيادتها الوطنية وقيم الإنسانية الكبرى مما يعزز من قوتها الناعمة وقدرتها على التأثير الإيجابي في المحيطين الإقليمي والدولي كنموذج للدولة الانتقالية الناجحة التي تحترم التزاماتها دون المساس بهويتها الوطنية الراسخة.